

دور السلطات الرسمية للدولة في مجال حماية اللاجئين

The role of the official authorities of the state in the field of refugee protection

جعيرن عيسى

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية ، المركز الجامعي افلو (الجزائر) ،

a.djairne@cu-aflou.edu.dz

تاريخ النشر: 2021/09/25

تاريخ القبول: 2021/09/01

تاريخ الاستلام: 2021/08/02

ملخص:

إن حماية اللاجئين الإنساني من المواضيع المهمة التي تحتاج الى دراسة وبحت معمق ، يصل الباحث من خلالها الى دراسة النصوص القانونية والاتفاقية الملزمة للدول التي تشهد تدفق كبير من اللاجئين الذين يفرون من دولهم بسبب الحروب والأوضاع الصعبة ، فالدولة المضيفة ملزمة قانونا عن حماية اللاجئين عن طريق التحكم في اعمال سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ذات الصلة باللاجئ الانساني

كلمات مفتاحية: القانون الدولي ، اللاجئ الإنساني ، حق اللجوء ، مسؤولية الدولة ، السلطات الرسمية.

Abstract:

The protection of the humanitarian réfugié is one of the important issues that need to be studied and examined in depth. We reach the texts of a binding agreement for countries that are witnessing a great influx of refugees from war and difficult situations in their countries. The State is responsible for the executive, legislative and judicial powers of the refugees. Many positions in the level of citizens

Keywords: International law, humanitarian refugees, state responsibility, official authorities..

يلقى حق اللجوء اهتماما كبيرا لدى كافة الدول ، وذلك لارتباطه الوثيق بحقوق الانسان المعترف بها دوليا ، ناهيك عن مجموعة من الضمانات القانونية كالاتفاقيات الدولية والآليات الدولية الأخرى التي تتخذ من مسالة حماية اللاجئين هدفاً أسمي لها ونظرا للواقع المر الذي يعيشه اللاجئ ، فهو بين مطرقة الحرب الداخلية وسندان المصير المجهول وراء البحار في ديار غير الديار وفي مكان غير المكان ، يواجه الصعاب من اجل العيش الكريم والقانون الدولي فيه ما يلزم الدول حماية اللاجئين من كل تعسف واضطهاد صادر من الدولة او احد مؤسساتها الرسمية ، ولا يختلف اثنان على أن الشخص الدولي وحده هو الذي يمكن أن يتحمل المسؤولية الدولية سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، ولم يكن مرتكب الفعل غير المشروع (سواء أكان قيام بعمل أم امتناع عن القيام بعمل) المسؤول عن الضرر اللاحق باللاجئ محل مسائلة دولية ، لأن الشخص الدولي وحده هو الذي يتحمل مسؤولية التعويض عن الضرر الناجم عن هذا الفعل ويطلق على هذا المفهوم اسم الإسناد وهو يعني أن ينسب هذا الفعل غير المشروع الى الدولة ، وتنشأ المسؤولية الدولية المباشرة عن الأفعال المنسوبة إلى الدولة نفسها بأن تكون صادرة عن سلطاتها المختلفة ، أي عن فرد أو هيئة يمنحها القانون الداخلي اختصاصا وبالتالي تسأل الدولة عن الضرر اللاحق باللاجئين الناجم عن هذه الافعال ، وعليه سنتناول في هذه الورقة البحثية وضع اللاجئ في القانون الدولي وما هي الآليات القانونية الدولية لحمايته ؟ وسنتناول أيضا اسناد الفعل غير المشروع الصادر من الدولة ممثلة في سلطاتها الثلاث (تشريعية ، إدارية ، قضائية) وما مدى تطبيق نظام المسؤولية الدولية في حالة التقصير في حماية اللاجئين ؟ ولإجابة على هذه الإشكاليات كانت الخطة

- مفهوم اللجوء الانساني في القانون الدولي
- إلتزامات الدولة المضيفة في مجال حماية اللاجئين

المبحث الاول : مفهوم اللجوء الإنساني في القانون الدولي

المطلب الاول : تعريف اللاجئ الانساني

إن تعبير اللجوء الإنساني ينطبق على كل شخص أرغم على مغادرة موطنه الأصلي بحثا عن ملاذ امن وعنده خوف من التعرض الى الاضطهاد بسبب العرق او الدين أو التوجه السياسي ، وعليه فإن أشمل تعريف لحالة اللجوء الإنساني ما أورده الفقرة (2) من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وذلك لاحتوائها على اربعة شروط يمكن من خلالها تحديد من هو اللاجئ وهي:

- يجب ان يكون في حالة خوف له ما يبرره من التعرض الى الاضطهاد
- إن الاضطهاد موضوع البحث يجب أن يكون قائما بسبب عرقه او دينه او اراءه السياسية
- يجب أن يكون لا يستطيع او لا يرغب في العودة الى بلده بسبب الخوف على حياته وحرياته الأساسية
- يجب ان يكون خارج البلد الذي يحمل جنسيته

إذا فاللجوء حق ينشأ مباشرة للشخص بمجرد تعرض حقوقه وحرياته الأساسية لانتهاك خطير سواء كان داخل بلد جنسيته أو كان مقيماً في بلد آخر فمع نشوء هذا الحق يصبح يتمتع بالحماية القانونية الدولية التي تقرها له الاتفاقية المذكورة لعام 1951 وكذا البروتوكول الملحق بها سنة 1967 وهو ما جعل اللجوء حق منظم ومكتسب وليس منحة من الدولة المضيفة فقد نظمتها الاتفاقيات الدولية التي تعد جزءاً من القانون الدولي لذا لا يجوز للدولة المضيفة التنكر لهذا الالتزام الدولي¹

ونصت الاتفاقية على مجموعة من الحقوق الأساسية للاجئ التي يتعين على الدولة مراعاتها فمنها الحقوق التي لا تقل عن تلك الممنوحة للأجنبي ، بمعنى أن للاجئ الحق في الاستفادة من جميع التسهيلات والامتيازات التي تقدمها الدول للأجانب المقيمين على أراضيها ، سواء نصت عليها الاتفاقية أم لم تنص ، فاللاجئ يختلف عن الأجنبي في أن للأخير دولة تحميه² ، أما اللاجئ فيفتقد لهذه الحماية ، فواجب الدولة المضيفة أن تتعامل معه على هذا الأساس ، وقد جاءت الاتفاقية لتغطي هذا الفراغ بالنسبة للاجئ ، ومن الأمثلة على الحقوق التي يتوجب على الدولة ان توفرها للاجئ على غرار ما يتمتع به الأجنبي من حقوق ، حق اكتساب الملكية للأموال المنقولة وغير المنقولة وكذا الحقوق المنفردة عنها ، كما لا يفوتنا أيضاً أن الاتفاقية الخاصة باللاجئين تضمنت نصوصاً تفرض على الدول المتعاقدة معاملة اللاجئ معاملة توازي تلك الممنوحة للمواطن ومنها الحق في ممارسة الشعائر الدينية والحق في الملكية العقارية والأدبية والفكرية ، والحق في التقاضي³

ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمثابة نقطة انطلاق وتدعيم للقانون الدولي لحقوق الإنسان ، فهو يمثل اعترافاً دولياً بالحقوق الأساسية والحرريات الرئيسية للبشرية كافة ، والتي يسعى إلى حمايتها عالمياً ويركز على مبادئ أساسية تتصف بالعمومية وعدم التجزئة للحقوق ، والمساواة والبعد عن التمييز ، وتعتبر الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المستوى المشترك الذي ينبغي ان تبلغه كافة الشعوب والأمم ، ويعتبر حق اللجوء من ضمن الحقوق التي تناولها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بصورة مباشرة ، حيث أنه نص على انه " لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول اللجوء إليها هرباً من الاضطهاد " وتعتبر هذه المادة بمثابة الركيزة الأساسية للحق في اللجوء⁴

¹ أسحار سعد عبد اللطيف جاسم ، لمركز القانوني للاجئين (الحالة السورية نموذجاً) رسالة ماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط ، 2014 ، ص 52

² احمد أبو الوفاء ، حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين ، دراسة مقارنة جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض 2009 ص 41

³ عقبة حضراوي ، حق اللجوء في القانون الدولي ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى 2014 ، ص 77 ،

⁴ إبراهيم دراجي ، مشكلة اللاجئين وسبل معالجتها ، الملتقى العلمي (اللاجئين في المنطقة العربية ، قضاياهم ومعالجتها) كلية العلوم الاستراتيجية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011/4/3 ، ص 10

إضافة الى ذلك فإن معظم الحقوق المهمة والأساسية لتمتع اللاجئين بالحماية الدولية هي ذاتها الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان (كالحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية ، والحق في عدم التعرض الى التعذيب ، والحق في التحرر من الرق والعبودية ، وحرية التفكير ، والحق في عدم التعسف في إجراءات التوقيف والحجز ...) ، وهو ما جعل هذا الإعلان من أهم المرجعيات الأساسية التي ركزت على الحق في اللجوء ، ووفرت للاجئ الحماية المرجوة¹.

المطلب الثاني : الحماية المقررة لفئة الاطفال اللاجئين والنساء اللاجئات

الفرع الاول: فئة الاطفال اللاجئين

أيضا تعتبر فئة الاطفال من بين الفئات الأكثر تضررا من ظاهر اللجوء نظرا لمركزها الضعيف وعدم مقاومتها مشقة التنقل والفرار من مكان التوتر الى مكان الهدوء والأمن والاستقرار ، فكانت بوادر تحرك للمجتمع الدولي من خلال اتفاقية حقوق الطفل والتي حظية بتصديق شبه كامل من مختلف دول العالم ، وهو الامر الذي لعب دورا مهما من حيث منح الحماية للأطفال اللاجئين ، كون هذه الاتفاقية تنطبق على جميع الاطفال دون تمييز ، وهذا ما أكدته الاتفاقية حيث نصت على أنه " تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز بفض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لوهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الاجتماعي ، أو ثروتهم ، أو عجزهم ، أو مولدهم ، أو أي وضع آخر² ، وبذلك يكون الأطفال اللاجئين مستحقين لجميع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية³.

وقد وضعت اتفاقية حقوق الطفل جملة من الحقوق التي تحاكي الجوانب المختلفة من حياة الطفل ، التي تظهر وتجلي أهميتها بالنسبة للطفل اللاجئ كون أن حقوقه في حالة اللجوء أكثر عرضة للانتهاك ، ومن بين تلك الحقوق التي أشارت لها الاتفاقية ، حق الطفل في الحماية من جميع أشكال الإساءة والاستغلال ، وحقه في الحصول على التعليم ، وحقه في تلقي الرعاية الصحية الملائمة ، وحقه في الحصول على الجنسية ، وحقه في الأمن ، والحرية الشخصية ، والحماية من التعذيب ، والمعاملة القاسية....

وهنالك ثلاث حقوق أساسية "مثلت الحقوق" أتت بها اتفاقية حقوق الطفل تعتبر بمثابة الأساس التي تقوم عليه الاتفاقية.محملها ، والمتمثلة ب: (المصالح الفضلى عدم التمييز ، الحق في المشاركة)، والتي تدعم سويا بقاء ونماء الطفل ،

¹ مرجع سابق ، ص 13

² انظر المادة(2) الفقرة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل ، التي دخلت حيز التنفيذ في 1990/09/02

³ الأطفال اللاجئين : مبادئ توجيهية بشأن الحماية والرعاية ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 1994 ، مركز الاهرام ، القاهرة ، ص 19-23.

فعادة ما يكون بقاء الأطفال اللاجئين مهددا نتيجة ظروف اللجوء ، والتي يصاحبها - في العادة - اضطرابات في نمو الطفل من جراء سوء التغذية ، أو عدم تلقي الخدمات الصحية الملائمة ، أو الصدمات النفسية ، وغيرها من الأمور التي عادة ما تكون مصاحبة لبيئة اللجوء ، وتعيق نمو الطفل وبقائه ، فإن إعمال " مثلث الحقوق المتمخض عن الاتفاقية يوفر دعامة أساسية وجوهرية لحماية الأطفال اللاجئين¹ .

ولابد من الإشارة إلى أن اتفاقية حقوق الطفل ، قد أشارت إلى الطفل اللاجئ بصور مباشر ، حيث أفردت مادة تحاكي الجوانب المهمة بالنسبة للطفل اللاجئ من حيث حقه في الحصول على مركز لاجئ ، وحقه في تلقي الحماية والمساعدة الإنسانية المناسبتين ، وذلك للتمتع بالحقوق التي تناولتها الاتفاقية وغيرها من الصكوك الدولية الإنسانية ذات الصلة ، كما وأكدت المادة على ضرورة حماية الطفل ، وساعده في البحث عن والديه ، وجمع شمله مع أسرته ، ومنح الطفل الذي حرم من أسرته حماية دائمة أو مؤقتة كما تضمنتها له الاتفاقية² .

كما وقد ألحق باتفاقية حقوق الطفل بروتوكولين اختياريين بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية ، وآخر بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة ، حيث يعتبر هذين البروتوكولين ذات أهمية بالنسبة للأطفال اللاجئين وذلك كون أن هؤلاء الأطفال عادة ما يكونوا عرضة للتعذيب الإجباري والاستغلال الجنسي ، وبذلك تظهر أهمية هذين البروتوكولين في حالات اللجوء لوضع معايير مهمة تحمي الأطفال من تلك التصرفات المشينة³ .

لابد من الإشارة إلى ان المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، قد استقت مبادئها التوجيهية بشأن الأطفال اللاجئين من اتفاقية حقوق الطفل ، اعتبرتها اطارا مرجعيا معياريا لعملها وأكدت على ضرورة احترام المعايير التي حددتها اتفاقية حقوق الطفل من أجل رفاهية الأطفال اللاجئين⁴ .

وبذلك تعتبر اتفاقية حقوق الطفل ، من الأطر القانونية المهمة في مسألة اللاجئين ، كونها ابتداء قد عاجلت حالة شريحة واسعة من اللاجئين وهم الأطفال ، وكونها أيضا قد تناولت الجوانب المختلفة للطفل ، والتي تظهر أهميتها للطفل اللاجئ في حالة اللجوء وذلك لخصوصية الحالة التي يعر بها والتي تحتم إحاطته بالضمانات المهمة لحمايته ، وبذلك تعبر اتفاقية حقوق الطفل " ذات أهمية أساسية بالنسبة للإطار القانوني لحماية الأطفال اللاجئين⁵ .

¹ مرجع سابق ، ص 20

² انظر المادة (22) من اتفاقية حقوق الطفل

³ مرجع سابق ص 153

⁴ مرجع سابق ، ص 19-20.

⁵ انظر استنتاج اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين رقم 84 (48) - 1997 " بشأن الأطفال والمراهقين اللاجئين "

وعلى صعيد آخر وبموجب القانون الدولي يعد تسجيل المواليد حقاً لكل الأطفال ، فبالإضافة الى ان تسجيل المواليد يثبت الهوية القانونية للطفل يعد أيضاً اثبات للعمل وما له من أهمية لكفالة التمتع بالحقوق وتوفير كافة صور الحماية للطفل¹.

فقد يواجه الأطفال اللاجئون غير المسجلين مخاطر متزايدة تتمثل في التعرض للعنف والاعتداء والاستغلال كما يمكن أن يساعد تسجيل المواليد في منع انعدام الجنسية عن طريق توثيق نسب الطفل الى والديه ، والبلد الذي ولد فيه².

الفرع الثاني: فئة النساء اللاجئات

كما تعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، بمثابة الشرعة الدولية لحقوق المرأة إذ تعالج هذه الاتفاقية الجوانب المختلفة الخاصة بالمرأة ، وتعتبر هذه الاتفاقية ذات أهمية خاصة بالنسبة للنساء والفتيات اللاجئات ، كونها تضع معايير أساسية في مختلف المجالات الهامة والضرورية بالنسبة لحقوق المرأة ، من حيث منع كافة أشكال الاتجار بالمرأة واستغلالها بالبغاء ، وحققها في الحصول على الجنسية ، وحققها في تلقي التعليم ، وحققها في العمل ، وحققها في تلقي الرعاية الصحية الملائمة ، كما دلت الاتفاقية على الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية ، وإن هذه الحقوق التي أتت بها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تظهر وتتجلى أهميتها بالنسبة للمرأة اللاجئة كون أن "المرأة تشكل حوالي 50 في المائة من أي مجموعة من اللاجئيين"³.

وإن للنساء والفتيات اللاجئات احتياجات عامة وأخرى خاصة ، أما الاحتياجات العامة كونهم لاجئات ، وأما الاحتياجات الخاصة أن لهم صفة إناث ضعيفات بحاجة الى الحماية من كافة أشكال الاستغلال⁴.

وتعتبر فئة النساء والفتيات اللاجئات من أكثر الفئات عرضة للخطر والتهميش وانتهاك الحقوق فعادة ما تكون اللاجئات في مختلف مراحل اللجوء عرضة للاستغلال ، والاعتداء ، والعنف الجنسي ، فقد يغتصبن أو يجبرن على ممارسة الدعارة ، حيث تعتبر بيئة اللجوء بيئة خصبة لمثل هذه الممارسات المشينة فمن هنا تظهر وتتجلى أهمية المادة التي أتت بها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي تحظر جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال المرأة بالبغاء⁵.

¹ أنظر المادة 24 الفقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي دخل حيز التنفيذ في 28 مارس 1976 ،

² المادة 24 الفقرة 2 من اتفاقية حقوق الطفل

³ اعتمدت هذه الاتفاقية وعرضت للتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 180/34 المؤرخ في 18 ديسمبر 1979 وتاريخ بدا نفاذها سبتمبر 1981

⁴ إرشادات بشأن حماية اللاجئات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين. ، اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة ، ص7

⁵ انظر المادة (6) من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة

كما أن النساء والفتيات اللاجئات عادة ما يكن عرضة للإكراه على الزواج حيث يتم تزويج الفتيات القاصرات لاعتبارات اجتماعية مختلفة تفرضها بيئة اللجوء وتكون في العادة عقود الزواج غير موثقة أو رسميه مما يتبعها وهدر لحقوق النساء والفتيات اللاجئات ، وقد عاجلت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كافة الأمور المتعلقة بالزواج قبل أن يتم زواج المرأة برضاها الحر، واعتبرت تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرا إلزاميا ، وبذلك تكون هنالك صيانة وحفظ لحقوق المرأة المتزوجة ، والتي غالبا ما تكون عرضة للانتهاك في حالة اللجوء¹.

كما أن حالة اللجوء قد تفرض تبدل في الأدوار التقليدية للأسرة ، فتصبح النساء أمام مسؤوليات جديدة تحتم عليهن القيام بأدوار جديدة لإعالة أنفسهن وأسرهن ، فتتجلى أهمية حصول المرأة على عمل و باجر كافي لتجنيبها كافة أشكال الاستغلال الذي قد تتعرض له من جراء افتقارها لفرص العمل المدر للدخل

وقد أكدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، على أهمية اشتراك المرأة في لأنشطة الاقتصادية ، حيث أن قدام المرأة بدور اقتصادي يكفل لها الحصول على دخل كافي لإعالة الأسرة ويجنبها كافة أشكال الاستغلال الذي قد تتعرض له النساء اللاجئات

كما أن فرصة التعليم للفتيات والنساء اللاجئات محدودة ، إذ أن استفادة اللاجئات من البرامج التعليمية على جميع المستويات(من الابتدائي وحتى الجامعي) تكون أقل بكثير من استفادة الذكور ، وذلك لاعتبارات اجتماعية مختلفة عادة ما تفرضها بيئة اللجوء على النساء والفتيات اللاجئات ، وبالتالي تنعدم المساواة بين الذكور والإناث من حيث فرص الحصول على التعليم وهذا يرتب انعكاسا سلبيا على المرأة اللاجئة ويجعلها أكثر عرضة للاستغلال ، وقد أكدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، على حق المرأة في الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم الرسمي وغير الرسمي².

كما وأن حصول النساء اللاجئات على الرعاية الصحية الملائمة أمر جوهري وحيوي ، فعلاوة على الاحتياجات الصحية الخاصة بالنساء والتي عادة ما تكون مفتقدة في بيئة اللجوء ، فهنالك عدد من النساء اللاجئات قد يحتجن لرعاية صحية خاصة من جراء الاضطرابات والتغيرات التي حدثت لهن من جزء حالة اللجوء كفقدان العائلة أو تعرضهن للعنف الجنسي والذي يستدعي رعاية بدنية ونفسية خاصة لهن لإعادة إدماجهن بالمجتمع ، وقد نصت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على ضرورة أن تحظى المرأة بالرعاية الصحية الملائمة والحصول على التغذية الكافية.

كل هذه المسائل الخاصة بالنساء اللاجئات وغيرها من المسائل الأخرى ذات الصلة ، تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة للنساء اللاجئات ، وذلك لخصوصية ظروفهن كنساء لاجئات وأن أعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

¹ انظر المادة(16) من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة

² انظر المادة (14) فقرة(د) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

المرأة وتفعيلها ، ضرورة ملحة لإحاطة النساء والفتيات اللاجئات بالحماية والرعاية الخاصة بهم ، حيث أن كل إجراء يتخذ لصالحهن يجب أن يسترشد بالصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بمركز اللاجئين وكذلك ، صكوك حقوق الإنسان الأخرى المطبقة لاسيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

المبحث الثاني : إلتزامات الدولة المضيفة في مجال حماية اللاجئين

المسؤولية الدولية حسب محمد سعيد الدقاق " هي نظام قانوني يسعى الى تعويض شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي عن الأضرار التي لحقت به نتيجة نشاط أتاها شخص آخر أو أكثر من أشخاص القانون الدولي " يتبين من هذا التعريف أنه لا يشترط في الفعل الصادر من أحد الأشخاص الدولية أن يوصف بأنه غير مشروع أو مخالف للالتزامات الدولية كما هو متداول لدى بعض الكتاب ، لان الشخص القانوني الدولي قد يصيب غيره من الأشخاص القانونية الدولية بضرر وهو في حالة استعماله لحقه المقرر دوليا¹ ، إذا فمن شروط المسؤولية الدولية ما يلي :

- ان يوجد نشاط سواء يشكل مخالفة لقاعدة من القواعد الدولية العرفية أو الاتفاقية إما بإتيان عمل إيجابي كان أو سلبي كان عليها ان تؤديه وامتنعت عن ذلك .
- أن ينسب هذا النشاط الى شخص قانوني دولي (مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية او المنظمات الدولية ، او الافراد)
- أن يصيب هذا النشاط شخصا دوليا آخر بضرر ويشترط في الضرر ان يكون جديا بمعنى أن يكون إخلالا فعليا بحقوق مراكز قانونية أخرى مثل تعرض اللاجئين مثلا الى الاضطهاد والتمييز العنصري
- أن تكون علاقة سببية بين الفعل أو النشاط الصادر من الشخص الدولي والضرر الذي أصاب شخصا دوليا آخر أي أن يكون هذا الضرر نتيجة لذلك الفعل أو النشاط²

و في تعريف لجنة القانون الدولي للعمل غير المشروع أن الإسناد يشكل الى جانب مخالفة الإلتزام الدولي ، العنصر الرئيسي الثاني في تكوين العمل غير المشروع ، إذ لا تكفي المخالفة وحدها لتكوين هذا العمل ، بل يتحتم إلى جانب ذلك ، إسنادها إلى شخص من أشخاص القانون الدولي ، فالمسؤولية الدولية لا تقع إلا على عاتق أشخاص من القانون الدولي ولا تتقرر إلا لمصالحهم وإثارها أو تحريكها ، سواء بالطرق الدبلوماسية أو القضائية الدولية ، لا يكون إلا بمعرفة أحد أشخاص القانون الدولي ، وبذلك فالمسؤولية الدولية هي علاقة بين أشخاص القانون الدولي³ مع إمكانية قيامها في علاقة دولة بمنظمة دولية نظرا لما تتمتع به هذه الأخير من بشخصية قانونية وفق ما تقرره المواثيق المنشئة لها.

¹ بن عامر تونسي ، أساس المسؤولية الدولية ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 1995 ، ص 34

² أعمر يجاوي ، قانون المسؤولية الدولية ، دار هومة ، الطبعة الثانية 2010 ، الجزائر ، ص 15

³ وعليه لا يمكن إقامة المسؤولية الدولية في حالة الدولة الداخلة في اتحاد فيدرالي والدول الواقعة تحت الحماية او الوصاية.

ولما كانت الدولة أو المنظمة الدولية ، شخصا معنويا فهي تتصرف بواسطة أجهزة وأشخاص يعملون باسمها ولحسابها ، وهي تدال عن الأعمال غير المشروعة التي يرتكبونها أثناء القيام بالمهام الموكلة إليهم

ويقصد بالإسناد هو نسبة الفعل غير المشروع إلى الدولة ، لا إلى الأفراد الذين قاموا بالتصرفات المخالفة للالتزامات الدولية ، شريطة أن يكون هؤلاء الأفراد من الناحية القانونية مستخدمين - أو موظفين - لدى الدولة أو تصرفوا تحت سلطتها الفعلية ، ولا يهم في ذلك مركز أو وظيفة الجهاز أو الفرد رئيسا كان أو مرؤوسا ، جهازا مركزيا أو لا مركزيا ، منتخبا أو معيناً ، وما يهم فقط هو أن يكون مرتكبا الفعل غير المشروع قد تصرف تحت سلطة الدولة ورقابتها¹

فالدولة لا يمكنها أن تعتد وتتذرع بتنظيمها الدستوري الداخلي للتهرب من التزاماتها الدولية ، فمسألة الاختصاصات الداخلية ماهي إلا وقائع في نظر القانون الدولي وهذا ما أكدته المادة 144 من نص تدويني قواعد المسؤولية الدولية بالقول "يعد أي تصرف قام به أي جهاز من أجهزة الدولة بذلك الصفة فقد قامت به تلك الدولة ، بمقتضى القانون الدولي سواء كان الجهاز يمارس وظائفها التشريعية أو تنفيذية أو قضائية أو أية وظائف أخرى ، وأيا كان المكان الذي يشغله في تنظيم الدولة ، وسواء كانت صفته أنه جهاز من أجهزة الحكومة المركزية ، أو جهاز من أجهزة وحدة إقليمية من وحدات الدولة "

وبالنظر إلى التصنيف الكلاسيكي لوظائف الدولة من تشريعية وقضائية وتنفيذية (إدارية) يمكن إثارة مسؤولية الدولية نتيجة الأعمال غير المشروعة التي يرتكبها الأفراد والأجهزة في ممارسة تلك الوظائف:

- مسؤولية الدولة عن أعمالها التشريعية

- مسؤولية الدولة عن أعمالها الإدارية

- مسؤولية الدولة عن أعمالها القضائية

المطلب الاول: مسؤولية الدولة عن أعمالها التشريعية الماسة باللاجئين

إن كل عمل أو امتناع عن عمل تشريعي يترتب عنه مسؤولية دولية إذا كان ذلك العمل أو الامتناع يشكل إخلالا بالتزامات دولية أي يشكل عملا غير مشروع ، ويمكن للمخالفة بهذا الشأن أن تتخذ. ثلاث صور هي:

- إقرار قانون يتعارض مع التزام دولي سابق.

- عدم إلغاء قانون يتعارض مع التزام دولي لاحق .

¹ غسان الجندي ، المسؤولية الدولية ، مطبعة التوفيق ، الطبعة الأولى 1990 ، عمان ، ص 26

1980 بسبب انعدام الحماية الضرورية للأجانب وخصوصا المتمتعين بالحصانة والامتيازات وهم الدبلوماسيون والقتنصلين ، وفق ما تقتضيه أحكام قواعد القانون الدولي من عرفية واتفاقية¹

الفرع الثاني: وتتمثل الحالة الثانية في سوء سير المصالح الإدارية عند البحث والتحري في المخالفات التي يرتكبها أجنب ، وغالبا ما يسجل بشأنها تجاوزات وعدم احترام أدنى المعاملات اللائقة بالفرد مثل التوقيف التعسفي المتنوع بسوء المعاملة (الإهانة)، والطرده التعسفي دون مراعاة أدنى الضمانات التي تفرضها قواعد حقوق الإنسان وبخصوصها تلجأ لحاكم الغريبة مرارا نظرها قضايا من هذا القبيل إلى مفهوم "الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية .

وقد كانت عملية المتابعة والبحث عن المجرمين والمتهمين الأجانب تنجر عنها في الغالب انتهاكات خطيرة ، ليس فقط لقواعد القانون الدولي وإنما كذلك عدم مراعاة قواعد القانون الداخلي ومن أشهر الأمثلة عن ذلك قضية السجناء الإيطاليين في مدينة بولاية لويزيانا الأمريكية سنة 1891 ، حيث تم رجهم واغتيالهم من طرف جمهرة من السكان كانوا في حالة غليان ، وقد أدينوا الولايات المتحدة الأمريكية في هذه القضية من طرف محكمة تحكيم بسبب غياب توفير أدنى حماية للسجناء من طرف البوليس الأمريكي وعدم معاقبة مرتكبي جريمة القتل ، فقضت المحكمة بتعويض عائلات الضحايا الإيطاليين.

الفرع الثالث: وتتمثل الصورة الثالثة في عدم احترام العقود المبرمة مع الأجانب ومنها خصوصا عقود الامتياز حيث تثار بشأنها مسؤولية الدولة عن التصرفات التي تمس بالعقود المبرمة مع الأجانب ليس فقط بعدم احترام الالتزامات التعاقدية فقط وإنما أيضا الحقوق المكتسبة².

وقد يصادف اللاجئ عدة معوقات داخل الدولة المضيغة من بينها أن يكون عرضة للتمييز على اعتبار أن السكان المحليين يعتبرونهم منافسين لهم في مختلف المجالات مما يؤدي الى زيادة وتيرة التمييز العنصري ، وهنا يبرز دور سلطات الدولة في حمايتهم على اعتبار أنهم مراكز قانونية واجبة الحماية

ويشكل مبدأ عدم الطرد والرد من المبادئ التي عرفها القانون الدولي منذ الأزل فقد نصت الاتفاقية المتعلقة بالمركز القانوني الدولي للاجئين الروس والأرمن لعام 1933 في المادة 3 الفقرة 2 على انه تتعهد الدول الأطراف المتعاقدة في جميع الأحوال بعدم طرد أو إعادة اللاجئين ، ناحية حدود دولتهم الاصلية وقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين على أنه " لا يجوز لأي دولة متعاقدة أن تطرد لاجئا أو ترده بأي صورة من الصور الى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددين فيها بسبب عرقه أو دينه أو انتمائه إلى فئة

¹ المسؤولية الدولية ، مرجع سابق ، ص 29

² مرجع سابق ، ص 50

اجتماعية معينة بسبب آرائه السياسية"¹

المطلب الثالث: مسؤولية الدولية عن أعمال السلطة القضائية المتعلقة باللاجئين

يتعلق الأمر في هذا المجال بجميع الاحتمالات التي نسير فيها المحاكم المحلية (الداخلية) للدولة حسب المبادئ الأولية والأساسية للسير الحسن للعدالة².

وقد صدرت العديد من الأحكام تقر بمسؤولية الدولة نتيجة سوء سير نشاطاتها ومصالحها القضائية ، وأبرز عمل غير مشروع ترتكبه الدولة بهذا الشأن هو انكار العدالة بالمفهوم الواسع³ ، فمن الواجب على أية دولة أن توفر الحماية وبعض الضمانات القضائية للاجئين بصفتهم أجنب ، وكل مخالفة لهذا الالتزام العرفي ، يعد إنكارا للعدالة ومثاله عدم تمكين اللاجئين من التقاضي أمام المحاكم سواء الإدارية أو القضائية ، وغالبا ما تتمثل المخالفة في سوء إدارة العدالة مثل عدم احترام حقوق الدفاع وإقامة المحاكمات الصورية ، غير النزيهة والمتحيزة ، وانعدام كل أشكال المساعدة والتوجيه القضائي - وغياب مترجم و اتخاذ سلوك أو موقف مناهضي للاجئين من طرف القضاة⁴ ، أو رفض تنفيذ حكم صدر في صالح اللاجئين ، إصدار حكم يتعارض مع التزامات الدولة الدولية ، تأخر مفرط أو بالعكس سلوك مستعجل المظاهر تعد اخلالا بالتزام دولي ومن ثم فهي أعمال غير مشروعة ترتب مسؤولية الدولة إن كان من ضحاياها رعايا دولة أجنبية وقد تدخل أحيانا المخالفات في المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية لتأخذ شكلا مركبا نتيجة مواقف وحملات (سياسية معادية تجاه دولة معينة مما ينعكس على مواقف الدولة في معاملتها للأجانب .

كما يعتبر حق اللجوء الى المحاكم ضمانا أساسية من ضمانات حماية اللاجئين فهي السبيل الشرعي لإنصاف الأشخاص وإرجاع الحقوق المسلوبة وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين لعام 1951 على هذا الحق واعتبارها من الحقوق التي لا بد ان يحظى بها اللاجئون بصورة مشاهمة لمواطني الدولة المتواجدين على ارضها ، والتي لا يرد عليها تحفظات من جانب الدول.

كما أن حق الفرد في الحرية والأمن على نفسه أمر مكفول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمد عام 1966 ، والذي صادقت عليه العديد من دول العالم ، إذ تنص المادة 9 من هذا العهد على أن "لكل فرد حق في الحرية والأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا وضماناً لعدم تعرض أي شخص للاعتقال التعسفي تنص المادة 9 أيضاً على ضرورة النظر في قانونية الاعتقال من جانب جهة قضائية محايدة ، وقد أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة صراحة إلى أن ضمانات المادة 9 من هذا العهد تنطبق

¹ مرجع سابق ، ص 65

² احترام لقواعد الإجراءات ومراعاة مبادئ المحاكمة العادلة مثل مبدأ التناقض و العلانية و ضمان طرق الطعن الخ

³ في القانون الداخلي يكتسي هذا التعبير مفهوما ضيقا ومحددا و يعنى امتناع القاضي المختص عن الحكم وهو ما يعد جريمة.

⁴ وهو ما حصل في قضية " حكار " اقدم سجين جزائري في فرنسا حيث تمت محاكمته جنائيا دونه مراعاة حقوق الدفاع وهو ما ادى إلى إدانة فرنسا

عن ذلك من طرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

على الأجانب ، ومن ثم فإن الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا مؤخراً لوضع غير المواطنين ، بمن فيهم طالبو اللجوء ، رهن الاعتقال مع فرض قيود شديدة على حقهم في الرجوع إلى جهة قضائية محايدة لإعادة النظر في قرار اعتقالهم تمثل انتهاكاً لهذا الحق الذي يكفله القانون الدولي كما تنص المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بخصوص احتجاز طالبي اللجوء على أنه لا يجوز كقاعدة عامة احتجاز طالبي اللجوء ، وعلى ضرورة كفالة الحد الأدنى من الضمانات الإجرائية لهم، ومنها الحق في الطعن التلقائي أمام جهة قضائية مستقلة في كل قرارات الاحتجاز ، ثم إعادة النظر بصفة دورية في ضرورة استمرار الاحتجاز ، وحق جميع طالبي اللجوء في إبلاغهم بحقهم في توكيل محامٍ وفي تقديم المساعدة القانونية مجاناً لهم متى أمكن ، لكن التشريعات المقترحة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا ، وجميعها دول أعضاء في اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين ، لتوسيع استخدام احتجاز المهاجرين لا تتماشى مع المبادئ العامة للقانون الدولي العرفي والإعلان العلمي لحقوق الانسان¹

خاتمة

يمكننا القول بأن المجتمع الدولي بذل كل جهوده من اجل التصدي لظاهرة اللجوء ومن ابرز هذه الجهود إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين لسنة 1951 وبروتوكول 1967 ، التي اتخذت من الاضطهاد بسبب العرق او الدين او الجنس أو الانتماء الى فئة معينة أو الى رأي سياسي معين ، معيار أساسي لتحديد وصف اللاجئ بالإضافة الى الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة الخاصة بالأطفال والنساء التي تستمد قوتها من الإعلان العالمي لحقوق الانسان . كما ينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار أن هذه الاتفاقيات الدولية تسري على - وتلزم الأطراف المنظمة اليها والمصادقة عليها ، ولهذا بداية وقبل الحديث عن مدى التزام الدولة لتحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين ، يجب معرفة موقعها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوع اللاجئين من حيث الانضمام والمصادقة ، وهو الامر الذي يعفي الكثير من الدول من المسائلة القانونية عند التقصير في حماية اللاجئين ، وهو في حد ذاته مشكلة كبيرة ، لأننا إذا سلمنا بذلك فلنا أن نتصور حجم المأساة الإنسانية التي تحدث وراء حدود الدول التي تغلق حدودها على الفارين واللاجئين من دولهم ، ولنا أيضا أن نتصور المأساة الإنسانية حين يجد اللاجئ نفسه في دولة مضيقة تمارس عليه كل اشكال القهر والعبودية .

ومن هنا يجوز لنا ان نقول ان الدولة في هذه الحالات تقوم بعمل غير مشروع يرتب عليها مسؤولية قانونية ودولية سواء كان قيامها بعمل او امتناعها عن عمل من شأنه ان يوفر للاجئ الأمن والطمأنينة والكرامة الإنسانية.

وبعيدا عن كل تلك الأفكار التي تنادي بان الاتفاق ملزم لأطرافه ، فإنه يجوز لنا ان نعترف أن حماية اللاجئين هي مسؤولية كل الدول ، بغض النظر عن المصادقة والانضمام من عدمه وذلك لان العرف الدولي اخذ مكانة هامة ضمن

المركز القانوني للاجئين في دولة اللجوء (الحالة السورية نموذجا) ، مرجع سابق ، ص 65¹

الممارسات الدولية ، وهو ما يقتضي منا الاعتراف بأن بعض الحقوق الخاصة باللاجئين اكتسبت صفة القاعدة العرفية فأصبحت ملزمة لكافة الدول بل ان بعضها ارتقى الى مصاف القواعد القانونية الامرة والملزمة للكافة والتي لا يجوز مخالفتها

التوصيات :

- تفعيل دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتمكينها من ممارسة نشاطها داخل كل دولة مع جانب من الحرية على ان لا يتعارض ذلك مع سيادة هذه الأخيرة
- سن قوانين داخلية تعزز مركز اللاجئين من حيث الحقوق المستمدة من كونه انسان تحميه الشرائع الدولية والسماوية
- على الدول ان تتخذ تدابير لمناهضة العنصرية وكرهية الأجانب التي يتعرض لها اللاجئين بشكل خاص
- التزام الدول بالقواعد الدولية العرفية التي تقضي بعدم المساس بحق اللاجئين في العيش الكريم وعدم طردهم وترحيلهم قسرا الى دولهم وكذا عدم غلق الحدود امامهم

قائمة المراجع :

- 1 - بن عامر تونسي ، أساس المسؤولية الدولية ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 1995
 - 2 - غسان الجندي ، المسؤولية الدولية ، مطبعة التوفيق ، الطبعة الأولى 1990 ، عمان
 - 3 - احمد أبو الوفاء ، حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين ، دراسة مقارنة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض 2009
 - 4 - عقبة خضراوي ، حق اللجوء في القانون الدولي ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى 2014
 - 5 - أعمار يحيوي ، قانون المسؤولية الدولية ، دار هومة ، الطبعة الثانية 2010 ، الجزائر
- مذكرات ورسائل جامعية:

- أسحار سعد عبد اللطيف جاسم ، المركز القانوني للاجئين (الحالة السورية نموذجاً) ، رسالة ماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط ، 2014

المقالات:

- الأطفال اللاجئين : مبادئ توجيهية بشأن الحماية والرعاية ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 1994
 - مشكلة اللاجئين وسبل معالجتها ، د/ إبراهيم دراجي ، الملتقى العلمي (اللاجئين في المنطقة العربية ، قضاياهم ومعالجتها) كلية العلوم الاستراتيجية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011/4/3
- الاتفاقيات الدولية:

- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين جنيف 1951

- اتفاقية حقوق الطفل 1991
- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة 1981/9/3
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي دخل حيز التنفيذ في 28 مارس 1976